اقتصاد

الحجر يقلّص صادرات الجزائر

الجزائر ـ **دليلة بلخير**

قدرت جمعية المصدرين الجزائريين انكماشا في عائدات الصادرات بسبب وقف عمليات التصدير خارج المحروقات بمليار دولار. ودعت الجمعية السلطات إلى رفع التجميد عن قائمة المواد الممنوعة من التصدير المفروض لتحقيق الاكتفاء الذاتي منذ 22 مارس/ آذار الماضي، في إطار إجراءات مجابهة تداعيات الأزمة الصحية الحالية. وقال رئيس جمعية المصدرين، علي باي ناصر، لـ«العربي الجديد»، إن قرار المنع الذي أصدره رئيس الوزراء مع بداية انتشار وباء كوفيد 19 بوقف تصدير 1219 مادة من السلع، أضر كثيرا بالمصدرين.

وأضاف أنه رغم الاكتفاء الذاتي والفائض المحقق في الإنتاج وإمكانية التصدير فما زالت القائمة سارية المفعول. وتنتظر الجمعية أرقام الجمارك التي تأخرت على غير العادة هذه السنة لإحصاء خسائرها، إذ راسلت رئيس الوزراء لبرمجة لقاء يعرض من خلاله المصدرون مشاكلهم بعد استثنائهم من لقاء الحكومة بالشركاء الاقتصاديين المنعقد أخيرا. ودعا ناصر إلى ضرورة تعديل القائمة ورفع التجميد عن المواد التي حققت اكتفاء ووفرة في الإنتاج.

وحسب جمعية المصدرين الجزائريين، فإن عديد الزبائن من فرنسا وإسبانيا وكندا وبعض دول أفريقيا طالبوا بمنتجات سجلت فائضا هذه السنة، على غرار البطاطا والبصل والبطيخ الأحمر والشمام، غير أن قرار المنع فوت على الناشطين فرصة الاستجابة لهذه الطلبيات، وكلف خسائر أيضا في السلع التي لم تجد طلبا داخليا عليها نتيجة الاكتفاء، بالإضافة إلى غياب وسائل التخزين والتبريد. وينشط كبار المصدرين في مجالات الفلاحة والمواد الغذائية والإسمنت والمنتجات الكهرومنزلية والسيراميك، وتوقعوا تلف مخزون كبير من السلع التي كانت ستوجه للتصدير. وخارج قائمة المواد البترولية والمحروقات، سمحت الدولة بتصدير التمر الجزائري ذي الجودة العالية المطلوب من عديد الأسواق، إذ صدرت في نهاية شهر إبريل/ نيسان 1000 طن نحو فرنسا وموريتانيا. وبلغت قيمة صادرات التمور سنة 2019 قرابة 39 مليون دولار، وتعتبر فرنسا الزبون الأول بـ13400 طن من التمور، تليها روسيا بـ3300 طن، حسب بيانات رسمية.

وقال ناصري إن منتجي التمور استمروا في تسويق منتجاتهم نحو الخارج عبر النقل البحري، كما استمرت عمليات استيراد عديد السلع الاستهلاكية، بينما سجلت قطع الغيار والتجهيزات الكهرومنزلية والإلكترونية والأدوية في السوق الجزائرية. وبلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات، العام الماضي، 2,5 مليار دولار، وتوقع ناصري أن تسجل هذه السنة انخفاضا بنحو مليار دولار بسبب وقف عمليات التصدير. ولا تزال الصادرات غير النفطية هامشية بحيث بلغت قيمتها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري نحو 578,6 مليون دولار، ما يعادل 7,6 بالمائة من المبيعات الجزائرية نحو الخارج خلال هذه الفترة. ويشكل النفط أهم الصادرات الجزائرية نحو الخارج، إذ مثل 92,4 بالمائة من قيمة الصادرات.

(فرانس برس)

انخفاض عدد العاطلين في فرنسا

أظهرت بيانات من وزارة العمل أمس، أن فرنسا شهدت أكبر انخفاض شهري لها على الإطلاق في إجمالي عدد العاطلين من العمل الشهر الماضي، إذ إن بعض الباحثين عن عمل عثروا على فرص بدوام جزئي. وقالت الوزارة إن عدد الأشخاص المسجلين في وكالات التوظيف الحكومية، كعاطلين من العمل، انخفض بمقدار 204700 شخص في يونيو/ حزيران، وهو أكبر انخفاض شهري على الإطلاق، إلى 4،220،900 شخص. وكان إجمالي العاطلين من العمل في فرنسا قد ارتفع إلى مستوى قياسي بلغ 4،575،500 شخص في إبريل/ نيسان مع توقف عمليات التوظيف الجديدة خلال إجراءات العزل العام الذي فرضته الحكومة في منتصف مارس/ آذار جراء تفشي فيروس كورونا. وظلت معظم القيود سارية حتى 11 مايو/ أيار.

لقطات

ارتفاع مؤشر ثقة المصنعين الأتراك

أظهرت بيانات البنك المركزي، أمس، أن مؤشر ثقة شركات التصنيع التركية ارتفع إلى 100,7 نقطة في يوليو/ تموز مقارنة بمستوى 92,6 نقطة في يونيو/ حزيران. ويشير رقم مائة أو أكثر في هذا المؤشر إلى التفاؤل، في حين يشير إلى التشاؤم إذا كان أقل من مائة.

زيادة طلبيات السلع الرأسمالية الأميركية

ارتفعت الطلبيات الجديدة للسلع الرأسمالية الأساسية المُصنعة في الولايات المتحدة بأكثر من المتوقع في يونيو/ حزيران، لكن المكاسب لم تكن كافية لتفادي نزول تاريخي في استثمارات الشركات والاقتصاد في الربع الثاني من العام في ظل جائحة فيروس كورونا.

وقالت وزارة التجارة الأميركية أمس، إن طلبيات السلع الرأسمالية غير الدفاعية عدا الطائرات، والتي تعد مؤشرا على خطط إنفاق الشركات على المعدات، قفزت 3,3 في المائة الشهر الماضي. وارتفعت ما تعرف بطلبيات السلع الرأسمالية الأساسية 1,6 في المائة في مايو/ أيار.

المركزي الألماني يتوقع تعافي الاقتصاد

قال البنك المركزي الالماني (بوندسبنك) امس، إن اقتصاد المانيا يتعافى وقد يواصل تعافيه في النصف الثاني من العام مدعوما بإجراءات تحفيز مالي اتخذ تها الحكومة في مواجهة تفشي فيروس كورونا. وقال البنك في تقريره الشهري: «يمكن أن يستمر التعافي في النصف الثاني من العام .. حزمة التحفيز الأخيرة ستسهم في ذلك». وتوقع البنك المركزي أيضا ان يسفر تباطؤ التجارة عالميا نتيجة الجائحة عن تقليص الفائض الكبير لميزان المعاملات الجارية للبلاد.

اقتصاد اليورو لم يتجاوز خطر كورونا

قال فايبو بانيتا، عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، إن الخطر الذي يهدد منطقة اليورو بسبب فيروس كورونا لم ينته بعد، مضيفا انه يتوقع الا تكون هناك حاجة لإجراء اي تعديلات على برنامج البنك الضخم لشراء اصول. ولمواجهة اسوا انهيار اقتصادي تعيه الذاكرة، يشتري البنك دينا من خلال برنامج مشتريات طارئ للجائحة بقيمة 1,35 تريليون يورو (1,58 تريليون دولار)، ويدفع للبنوك أموالا لتقديم قروض.

إشارات متناقضة جداً

مصطفى عبد السلام

أمس، تلقت أسواق المال إشارات شديدة التناقض تتعلق بمستقبل الاقتصاد العالمي، ما بين حالة تفاؤل بإمكانية استعادة الاقتصادات الكبرى قوتها ونموها بسرعة، وتغلبها على تداعيات كورونا وحالة الركود التي تعرضت لها بأسرع مما هو متوقع، وبين توقعات متشائمة بتعمق أزمة الاقتصاد مع تجدد قيود السفر، ودخول العالم في أزمة مالية واقتصادية جديدة، وإفلاس العديد من الدول والشركات، وتعرض موازنات دول كبرى مثل إيطاليا وغيرها لأزمة ديون طاحنة تدفعها نحو التوقف عن سداد ديونها الخارجية.

ويبدو أن الأسواق وكبار المستثمرين مالوا أكثر للإشارة الثانية، خاصة مع عودة أجواء الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، الأميركي والصيني، وعودة الإغلاقات لاقتصادات كبرى، واستمرار التوقعات بحدوث موجة ثانية لفيروس كورونا، ولذا رأينا ترجمة لهذه التخوفات ظهرت في شكل قفزات في أسعار الذهب والفضة والعملات الرقمية وفي مقدمتها بيتكوين، وخروج توقعات بأن يصل سعر أوقية الذهب لأكثر من ألفي دولار قبل نهاية العام الجاري.

على مستوى حالة التفاؤل، ظهرت 3 مؤشرات، الأول تمثل في زيادة ثقة قادة الأعمال في اقتصاد ألمانيا، تزامناً مع إعادة تشغيل الاقتصاد، والثاني زيادة أرباح كبرى الشركات الصناعية الصينية بأكبر وتيرة في أكثر من عام، مع انتعاش الإنتاج، والثالث تمثل في توقعات المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض لاري كودلو حدوث انتعاش كبير لاقتصاد بلاده بعد ركود عميق، بل وتوقعه بلوغ معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة نحو 20% في الربعين الثالث والرابع.

في مقابل المؤشرات الإيجابية، عادت أجواء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، صاحب ذلك زيادةُ المخاوف بين الشركات الأميركية مع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا. كما أن هذه المخاوف من تفشي الوباء دفعت عدداً من الدول إلى عودة تشديد القيود على السفر.

ومن بين المؤشرات السلبية أيضا استبعاد تعافي الاقتصاد البريطاني من أزمة كورونا قبل عام 2024، وزيادة معدل البطالة في بريطانيا من 3,9% إلى 9%، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11,5% في العام الجاري، مقابل توقعات بتراجع بنسبة 8%.

الخلاصة أن كورونا وضعت كل دول العالم في حيرة وقلق شديدين، وهذه الحالة ستستمر إلى حين العثور على لقاح لفيروس كورونا. وفي حال استمرار تلك الحالة، فإن العالم قد يكون على موعد مع تغيّرات جذرية مرتقبة قد تكون من بينها إطاحة جو بايدن بدونالد ترامب في نوفمبر القادم.

مخاطر ليبيا وسد النهضة يهدّدان تدفق الأموال الساخنة لمصر

يهدّد خطر نشوب حرب في ليبيا ومخاوف تتعلق بالأمن المائي تدفق الأموال الساخنة من الخارج (السندات الدولية) إلى مصر، حسب مصرفيين واقتصاديين. واجتذبت مصر موجة من اهتمام المستثمرين الأجانب في الأشهر الثلاثة الأخيرة، بفضل تدفق تمويل جديد من صندوق النقد الدولي وبلوغ عوائد إصدارات الدين المحلي قصيرة الأجل نحو 13 في المئة، ما يُعَدّ من أعلى مستويات العائد في الأسواق الناشئة. غير أن المصرفيين والاقتصاديين يحذرون من أن إغراء العائد يخفي وراءه اقتصاداً ذا احتمالات نمو ضعيفة ومخاطر سياسية شديدة.

كذلك انخفضت بورصة القاهرة عدة أيام هذا الشهر بسبب مخاوف من التدخل في ليبيا.

وكان مجلس النواب المصري قد منح الرئيس عبد الفتاح السيسي الضوء الأخضر للتدخل عسكرياً في ليبيا. وقد يؤدي نشر القوات المسلحة في ليبيا إلى زيادة الإنفاق العسكري، في وقت يعمل فيه وباء كوفيد-19 على زيادة العجز في الميزانية.

وقالت المديرة التنفيذية لإدارة أصول الدخل الثابت في أرقام كابيتال، زينة رزق: «من الواضح أن حزمة الدعم من صندوق النقد الدولي طمأنت المستثمرين الأجانب، وأن هذا هو السبب في تحسن التدفقات من الخارج، لكن المقومات الأساسية لا تزال ضعيفة».

وأضافت: «الفيروس منتشر والسياحة متعثرة والإنفاق الحكومي اللازم لتعزيز الاقتصاد، كل ذلك سيزيد الضغوط». ومما يزيد جو الضبابية، أن مصر لم تتوصل حتى الآن إلى اتفاق مع إثيوبيا على تنظيم تدفق المياه في نهر النيل من سد النهضة الذي يهدد موردها الرئيسي من المياه. وقال رئيس أبحاث الأسهم في تليمر ريسيرش، حسنين مالك إنّ «المخاطر السياسية تفاقمت».

وتواجه مصر أزمة مالية خانقة دفعتها إلى الاقتراض الشره داخلياً وخارجياً. ووفق رصد سابق لـ«العربي الجديد»، يستند إلى القروض التي حصلت عليها الدولة منذ بداية العام الحالي، فإن الديون الخارجية فقط تتجاوز بنهاية يونيو/ حزيران 2020 نحو 124 مليار دولار، بينما كانت آخر البيانات الصادرة عن البنك المركزي قبل نحو شهر تظهر بلوغها 112,67 مليار دولار في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2019. وقفزت الديون منذ 30 يونيو/ حزيران 2013 بنسبة 187%، يتحمل السيسي مسؤولية زيادتها بنحو 170% منذ توليه الرئاسة رسمياً منتصف 2014، حيث كانت تبلغ آنذاك نحو 46 مليار دولار.

(رويترز، العربي الجديد)

عمالة

الكويت: اشتراطات تعجيزية تعرقل عودة آلاف المصريين

ما يزال الغموض يكتنف آلية سفر وعودة العاملين المصريين إلى الكويت بسبب صعوبة الإجراءات الجديدة وتناقض بعض بنودها

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

مع قرب الموعد الذي حددته السلطات الكويتية لاستئناف حركة الطيران في مطلع أغسطس/ آب المقبل، ما يزال الغموض يكتنف آلية عودة الوافدين من مصر بسبب تأخر المسؤولين الكويتيين في الإعلان عن الإجراءات الجديدة التي ستمكنهم من السفر إلى بلدانهم أو عودتهم، فيما اضطر الآلاف إلى إلغاء حجوزاتهم بسبب الشروط التعجيزية.

وكان مجلس الوزراء الكويتي أعلن استئناف حركة الطيران على 3 مراحل ضمن خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية، حيث ستبدأ المرحلة الأولى في مطلع أغسطس/ آب المقبل، بنسبة 30%، والمرحلة الثانية في فبراير/ شباط 2021، بنسبة 50%، فيما ستشهد المرحلة الثالثة التي ستنطلق في أغسطس/ آب 2021 تشغيلاً كاملاً بنسبة 100%.

وقال وزير الصحة الكويتي، باسل الصباح، إنه سيتم تطبيق الحجر المنزلي الإلزامي لمدة 14 يوماً على المقيمين والمواطنين العائدين من الخارج، لضمان خلو المسافرين من فيروس كورونا، فيما اشترطت السلطات الكويتية إلزام العائدين بشهادة صحية تثبت خلوهم من فيروس كورونا، الأمر الذي أربك إجراءات عودة الوافدين وخصوصا الجالية المصرية.

وانتشرت مقاطع مصورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تظهر تجمهر العشرات من المصريين الراغبين في العودة إلى الكويت أمام السفارة الكويتية في القاهرة في محاولة لمعرفة المراكز الصحية المعتمدة لعمل فحص كورونا الذي سيمكنهم من العودة مرة أخرى إلى البلاد، غير أن مسؤولي السفارة أبلغوهم بعدم ورود أي تعليمات بشأن المراكز المعتمدة حتى الآن.

وقالت وزيرة الهجرة وشؤون المصريين في الخارج، نبيلة مكرم في وقت سابق، إنه يجب على المصريين العائدين إجراء التحليل المطلوب في المعامل التابعة لوزارة الصحة المصرية، والتصديق على نتيجة التحليل من الخارجية المصرية والسفارة الكويتية حتى يتمكن المقيمون من العودة إلى الكويت ودخول أراضيها.

على جانب آخر، قال مصدر حكومي كويتي لـ«العربي الجديد» إن التقديرات الرسمية تشير إلى مغادرة أكثر من 190 ألف وافد قبل تعليق حركة الطيران على خلفية الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي كورونا، حيث لم يتمكنوا من العودة لمباشرة أعمالهم ووظائفهم مرة أخرى منذ أكثر من 5 أشهر، فيما غادر أكثر من 68 ألف وافد من خلال رحلات «الشارتر» التي تم تسييرها خلال الأشهر الماضية.

وأضاف المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، أن هناك أكثر من 54 ألف وافد لن يستطيعوا العودة مرة أخرى إلى الكويت بسبب انتهاء إقامتهم وهم بالخارج جراء توقف حركة الطيران، وصعوبة التواصل مع كفلائهم لتجديد إقامتهم، مشيرا إلى أن الأعداد مرشحة للتزايد في حالة تم تقليص عدد الرحلات القادمة إلى بعض البلدان مثل مصر والهند. من ناحية أخرى، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، مروان سلامة، لـ«العربي الجديد» إن التخبط يسود مشهد استئناف حركة الطيران بسبب عدم وضوح إجراءات القادمين إلى الكويت وخصوصا الوافدين العائدين لاستئناف أعمالهم، مؤكدا أن التأخر في الإعلان عن المراكز الصحية المعتمدة في بعض الدول مثل مصر والهند، سيعرقل إجراءات عودتهم.

وأكد سلامة استغرابه من فرض الحجر المنزلي الإلزامي للقادمين من الخارج الذي سيصعب إجراءات عودتهم، على الرغم من إلزام العائدين بإحضار شهادة تثبت عدم إصابتهم بفيروس كورونا، لافتا إلى أن هذه الاشتراطات تسببت في حالة ارتباك شديدة. بدوره، أكد مصدر في اتحاد مكاتب السفر والسياحة الكويتي أنه تم إلغاء آلاف الحجوزات بعد الإعلان عن الإجراءات التي وصفها بالتعسفية خصوصا فيما يتعلق بالحجر المنزلي الإلزامي للقادمين إلى الكويت، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن هذه الاشتراطات ستتسبب في زيادة خسائر شركات السياحة والطيران.

وقال المصدر خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إنه مع الإعلان عن إعادة فتح مطار الكويت سواء للمسافرين أو للعائدين، كان هناك إقبال غير مسبوق من جانب الوافدين لحجز تذاكر السفر من أجل قضاء إجازتهم في بلدانهم بعد 5 أشهر من تعليق حركة الطيران، إلا أن تأخر الكشف عن المراكز الصحية المعتمدة في الخارج لفحص العائدين وشرط الحجر المنزلي الإلزامي تسببا في إلغاء آلاف الحجوزات.

كما انتقد المصدر التأخير غير المبرر من جانب إدارة الطيران المدني الكويتية فيما يتعلق باعتماد الرحلات سواء المغادرة أو القادمة لشركات الطيران، لافتا إلى أن هذا التأخير تسبب في حالة قلق كبيرة لدى المواطنين والمقيمين على حد سواء وأثار الشكوك حول جدية السلطات بشأن استئناف حركة الطيران. بدوره، دعا الباحث الاقتصادي الكويتي، عادل الفهيد، الحكومة إلى الاستفادة من تجارب الدول المجاورة التي استأنفت حركة الطيران من جديد، مشيرا إلى أن هناك حالة إحباط شديدة لدى المواطنين والوافدين على حد سواء. وقال الفهيد خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» إن العديد من شركات القطاع الخاص تعاني بسبب وجود عشرات الآلاف من موظفيها خارج البلاد فيما تنتظر عودتهم من أجل استئناف الأعمال بصورة طبيعية.

190

قال مصدر حكومي كويتي لـ«العربي الجديد» إن التقديرات الرسمية تشير إلى مغادرة أكثر من 190 ألف وافد قبل تعليق حركة الطيران على خلفية الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي كورونا، حيث لم يتمكنوا من العودة لمباشرة أعمالهم ووظائفهم مرة أخرى منذ أكثر من 5 أشهر، فيما غادر أكثر من 68 ألف وافد من خلال رحلات «الشارتر» التي تم تسييرها خلال الأشهر الماضية.

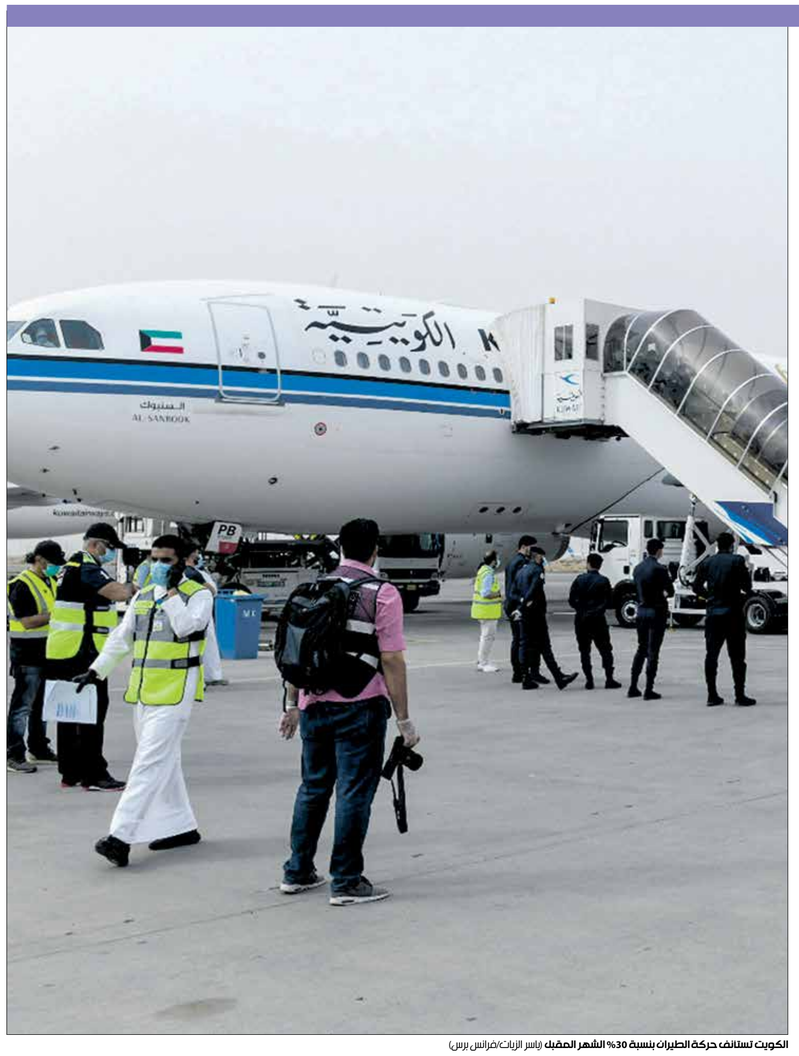

الكويت تستأنف حركة الطيران بنسبة 30% الشهر المقبل (ياسر الزيات/فرانس برس)

نزاع

المغرب يتصدى لاتهامات أميركية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يعتزم العملاق المغربي، المجمع الشريف للفوسفات، التصدي للدفاع عن نفسه ضد ما يعتبرها «مزاعم لا أساس لها من الصحة»، تستهدفه من قبل أطراف أميركية. وكانت شركة موزابيك الأميركية، ومقرها فلوريدا، اشتكت من واردات الأسمدة الفوسفاتية، ووضعت لدى وزارة التجارة ولجنة التجارة الدولية عرائض تطالب فيها بفتح تحقيقات حول الحقوق التعويضية حول واردات الأسمدة من المغرب وروسيا. وأوضحت موزابيك، أكبر منتج أميركي للأسمدة الفوسفاتية، أنها اتخذت ذلك التدبير لأن كميات مهمة من الواردات المدعمة بطريقة غير عادلة، والآتية من المغرب وروسيا تسبب أضرارا كبيرة لأنشطتها. وصرح الرئيس التنفيذي للشركة الأميركية، جوك أوروك، بأن مؤسسته تؤمن بالتبادل الحر والمنافسة، مشددا على أن الحقوق التي تتطلع إليها الشركة تتمثل في ضمان اعتماد المزارعين الأميركيين على الصناعة الأميركية للفوسفات من أجل التزود بالأسمدة على المدى البعيد، التي تقتضي في تصوره منافسة عادلة. وتقوم وزارة التجارة الأميركية ولجنة التجارة الدولية، بفحص العرائض التي تقدم لهما من قبل الأطراف المشتكية ثم يتخذ القرار حول الخطوة التالية، حيث في حالة الاستجابة للشكاوى يفتح تحقيق من أجل الإحاطة بحقيقة الأمر.

وتزعم الشركة الأميركية، أن الدولة المغربية توفر للمجمع الشريف للفوسفات، دعما يتيح لها تنافسية أكبر في الأسعار، وإذا ما تجلت للمحققين صدقية تلك الادعاءات، فإنه يمكن للولايات المتحدة فرض رسوم تعويضية توازي قيمة الدعم، وهو تدبير تسمح به منظمة التجارة العالمية. ويؤكد المجمع الشريف للفوسفات، من جهته، أنه منذ تلقيه العريضة المتضمنة للشكوى، تعاون مع السلطات الأميركية المدعوة إلى اتخاذ قرار بشأن الشروع في التحقيق، حسب بيان صادر عنه. وتشدد الشركة المغربية المملوكة للدولة، على أنها تعتزم الدفاع عن نفسها بقوة ضد المزاعم الواردة في عريضة الادعاء الصادرة عن موزابيك، موضحة أنها تمتثل بشكل تام للقوانين والأنظمة المرتبطة ببيع منتجاتها في السوق الأميركية. ويشير مصدر، فضل عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إلى أن الرد على عريضة الشركة الأميركية، لم يقتصر على الشركة المغربية، بل تولت وزارة التجارة الخارجية المغربية بدورها التعقيب على تلك العريضة، باعتبارها جهة مشرفة على القطاع.

وأشارت تصريحات نقلت عن مسؤولين في المجمع الشريف للفوسفات، إلى أن المغرب يمكن أن يعلق صادراته نحو الولايات المتحدة، وهو ما يفسره مصدر مطلع، فضل عدم ذكر اسمه، بكون المغرب يجد نفسه الأكثر استهدافا، ما دامت صادراته للولايات المتحدة وصلت في العام الماضي إلى 729 مليون دولار، مقابل 299 مليون دولار لروسيا. ويعتبر الاقتصادي المتخصص في التجارة الدولية، محمد بنعياد، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن المغرب لم يسبق له أن وفر دعما للمجمع الشريف للفوسفات وصادراته، مؤكدا أن إثارة مسالة من قبل الأميركيين مثيرة للاستغراب، فالسعر الذي يبيع به المجمع الشريف للفوسفات، لا يوجد به درهم واحد من الدعم العمومي، والذي يمكن أن يبرر شكوى الأميركيين.

ويذهب مصدر مطلع، في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن الشركة المملوكة للدولة المغربية، لها سياستها الصناعية والتجارية الخاصة، ولم تعد ترتهن لدعم الدولة كما شركات عمومية أخرى، مشيرا إلى أن المجمع الشريف للفوسفات يساهم في مالية الدولة سواء عبر تحويل حصتها في الأرباح أو الضرائب التي يؤديها. واعتبر أن المزاعم الأميركية، هي من نسج خيال شركة ضاقت بمنافسة المجمع الشريف للفوسفات، خاصة في ظل تراجع مخزون الفوسفات الأميركي. ويؤكد المجمع سياسة يتطلع من ورائها لتركيز ريادته في سوق الأسمدة، في الوقت نفسه، الذي عمل على تنويع الأسواق التي يتوجه إليها، حيث لا يرتهن لأحدها. هذا ما يفسر حضوره في آسيا وأفريقيا وأوروبا والأميركتين الشمالية والجنوبية.

اعتزام رفع حصة المغرب بسوق الأسمدة العالمية (عبد الخالق سبينا/فرانس برس)

أخبار العرب

ليبيا تستأنف الرحلات الجوية

بدأت شركات الطيران الليبية بتسيير أولى رحلاتها الجوية، بعد توقف دام أكثر من 4 أشهر، نتيجة تداعيات فيروس كورونا. وقال مطار مصراتة الدولي، في بيان، أول من أمس، إنه «تم تسيير أول رحلة لشركة الأجنحة الليبية (خاصة)، وفق الدليل المعد من قبل الطيران المدني».

وأضاف المطار أنه «تم البدء في تجهيز الرحلة الثانية لشركة الخطوط الجوية الأفريقية (حكومية)». والخميس، أعلنت الشركتان، في بيان، استئناف رحلاتهما لتركيا، ابتداءً من الأحد، بعد توقف لأكثر من أربعة أشهر نتيجة لإغلاق الحدود الجوية والبحرية والبرية لمنع انتشار كورونا. وقالت شركة الخطوط الجوية الأفريقية إن «عدد الرحلات سيكون بواقع 4 رحلات أسبوعيا»، فيما أعلنت شركة «الأجنحة الليبية» هي الأخرى أن «عدد الرحلات سيكون بواقع 3 رحلات أسبوعيا، وتكون الرحلات بمطار مصراتة الدولي». وفق البيان ذاته.

وفي 15 مارس/ آذار الماضي، أعلنت الحكومة الليبية حالة الطوارئ في أنحاء البلاد وإغلاق الحدود البرية والمنافذ الجوية لمنع تفشي كورونا.

قطر تدعم الاضاحي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة القطرية، أمس الإثنين، عن مبادرة لدعم أسعار الأضاحي، عبر توفير 12 ألف رأس من الخراف العربية المنشأ بواقع 3 آلاف خروف محلي و9 آلاف خروف سوري، لبيعها بأسعار مدعومة ومخفضة للمواطنين القطريين، اعتبارا من أمس ولغاية ثالث أيام عيد الأضحى. وتأتي المبادرة للعام الثامن على التوالي من أجل تشجيع الإنتاج المحلي وخلق توازن في العرض والطلب، بما يساهم في الحد من ارتفاع الأسعار في الأسواق.

وحددت الوزارة سعر بيع الأضحية الحية للقطريين بـ950 ريالا (الدولار = 3,65 ريالات) للخروف السوري، و1000 ريال للخروف المحلي «عواسي عربي»، وتم التعاقد مع شركة «دام الغذائية» لتوفير 3 آلاف رأس من الخراف المحلية (بوزن 35 كيلوغراما فأعلى)، و9 آلاف من الخراف سورية المنشأ (بوزن 45 كيلوغراما فأعلى).

تقارير عربية

عقارات

تونس: الإيجارات تواصل الارتفاع رغم تدهور المعيشة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم تنل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها تونس في السنوات العشر الأخيرة من سوق إيجارات العقارات بمختلف أنواعها التي ظلت تسجل قفزات دون الاكتراث بتراجع مستوى المعيشة ولا نسب التضخم المتفاقمة. وسوق الإيجارات من النشاطات القليلة التي نجت من الصعوبات الاقتصادية التي مرّت بها تونس، مستفيدة من زيادة الطلب على الإيجارات مقابل تراجع كبير في اقتناء العقارات المعدة للسكن أو النشاطات التجارية.

ويساهم تراجع مبيعات العقارات بنسبة تفوق 60 بالمائة في زيادة الطلب على الإيجار وارتفاع قيمته التي تخطت القدرة الإنفاقية لأغلب شرائح المجتمع، بحسب مراقبين.

ووفق مواطنين وخبراء اقتصاد، تلتهم الإيجارات في تونس نحو 40 بالمائة من رواتب من يسكنون في بيوت مؤجرة، ما يمثل ثقلاً كبيراً على النفقات الأسرية التي شهدت بدورها تراجعاً بسبب أزمة كورونا وتزايد نسب البطالة والفقر، فيما تحافظ الإيجارات على مكاسبها دون اكتراث بتداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها البلاد.

ويجد الخبير العقاري، نور الدين شيحة، مبررات عديدة لنجاة سوق الإيجارات من كل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد، مؤكداً أن الأسعار التي أخذت منحى تصاعدياً منذ عام 2011 لم تتراجع إلى الآن. وأضاف شيحة في تصريح لـ«العربي الجديد» أن ارتفاع الأسعار مرده زيادة الطلب على المساكن المعدة للإيجار مقابل

انتشار لافتات للإيجار في شوارع العاصمة والمحافظات

تراجع كبير في الطلب على التمليك نتيجة تضخم أسعار العقارات المسوّقة وشحّ السيولة وزيادة نسب الفائدة البنكية على قروض العقارات.

وأكد الخبير العقاري أن المطورين (المستثمرين) العقاريين يشكون منذ سنوات تقلصاً وصعوبات في عمليات البيع، ما أدى إلى حصول ركود تام بدأ منذ 2012، ما انعكس بدوره على زيادة الطلب على الإيجارات وارتفاع قيمتها، فضلاً عن توسع نشاط وكالات التأجير التي تحولت إلى نشاط منظم في السنوات الأخيرة.

ورجّح شيحة أن تستمر هذه الوضعية على حالها، نظراً لضعف القدرة الشرائية للمواطن التونسي، مشيراً إلى أن أغلب شركات البعث العقاري مهددة بالانهيار في وقت ليس بعيداً، وفق قوله.

وحسب بيانات رسمية، سجّل المؤشر العام لأسعار العقارات إلى حدود الربع الأخير من عام 2019 زيادة بـ128,7 بالمائة مقارنة بعام 2010، وبدأ المنحى التصاعدي للإيجار في الصعود بنحو صاروخي منذ 2011 إبان الثورة الليبية التي توافد خلالها نحو مليون ليبي على تونس، وزادوا الطلب على الإيجار وشراء الشقق.

ومنذ ذلك التاريخ دخلت سوق الإيجارات في تونس في دوامة الزيادات التي لم تتوقف عجلتها حتى في أحلك الفترات الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد، وفي ظل تراجع دخول الأسر بنسب تراوح بين 150 و400 دينار، وفق دراسة أنجزها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (مؤسسة حكومية).

وقدرت الدراسة أن دخل الأسر التونسية سيتقلص في المعدل بنسبة 2,9 بالمائة بالنسبة إلى فترة شهر من الأزمة وبنسبة 8,6 بالمائة لفترة ثلاثة أشهر.

ويدفع ارتفاع أسعار العقارات إلى تغيير عميق في ثقافة التونسيين الاجتماعية المتعلقة بالسكن، حيث تغذي الأسعار الملتهبة ثقافة الإيجار مقابل تراجع ثقافة التمليك التي تسيطر على التونسيين.

وأدى تراجع المبيعات في الفترة الأخيرة، إلى انتشار لافتات للإيجار في شوارع العاصمة والمحافظات، وكذلك داخل المدن والأحياء السكنية الجديدة.

عدد من أصحاب مكاتب التسويق العقاري، أكدوا أن هناك أسباباً عديدة سببت تراجع البعض عن فكرة التمليك مؤقتاً، على أمل تحسن ظروفهم خلال الفترة المقبلة، ومن بين هذه الأسباب ارتفاع أسعار العقارات وضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، الأمر الذي جعل الكثير يبحث عن شقق بنظام الإيجار، أملاً في تحسن السوق العقاري.

ولا تنكر الوكيلة التجارية في وكالة عقارية، نور هدى بن صالح، انفلات أسعار الإيجارات في تونس، لكنها تؤكد أن هذه الزيادات مردها إلى ارتفاع أسعار الشقق عند الشراء، وتقول إن أصحاب الشقق المعروضة للإيجار يدفعون أقساط البنوك من رسوم الإيجار التي يقبضونها من المؤجرين، لكنها لا تنكر وجود مغالاة وشطط في الإيجارات مقارنة بمعدل دخول التونسيين الذي لا يجاوز 1200 دينار.

وتؤكد المتحدثة لـ«العربي الجديد» أن الأسعار تخضع لتقييمات عديدة، منها المنطقة السكنية ونوعية الشقق ومساحتها وقربها من المراكز الإدارية والتجارية الكبرى، لكنها لا تخضع لمقاييس الدخل والتضخم والقدرة الإنفاقية للباحثين عن الإيجارات، وهم في أغلبهم من أصحاب الرواتب أو المهن الصغرى، وفق قولها.

ويخضع المستأجر عند إبرام العقد، وفق تشريعات العقود والالتزامات التونسية، لسعر يحدد مسبقاً عند إبرام العقد مع زيادة سنوية بنسبة 5% عند التجديد السنوي للعقد.

ويحتل قطاع العقارات والبناء في الخريطة الاقتصادية للبلاد أهمية كبرى، إذ إنه يمثل 14 بالمائة من جملة الاستثمارات السنوية في البلاد و12,6 بالمائة من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، حسب بيانات رسمية.

تراجع كبير في مبيعات العقارات (ناصر تايلب/الأناضول)

أوروبا تدعم رواتب الفلسطينيين

أعلن الاتحاد الأوروبي، أمس، عن تقديمه مساهمة بقيمة 23 مليون يورو لصالح دفع رواتب ومعاشات التقاعد عن شهر يونيو/ حزيران الماضي، لأكثر من 43000 موظف في الخدمة المدنية الفلسطينية في الضفة الغربية. وقال الاتحاد الأوروبي، في بيان صحافي، إن هذا الدعم سيمكن السلطة الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفي الخدمة المدنية الفلسطينية في ظل الأزمة المالية الصعبة الناجمة عن وباء «كورونا»، والتطورات السياسية الأخيرة.

وتابع: «وفي سياق مبادرة فريق أوروبا، قام الاتحاد الأوروبي بتقديم الموعد المعتاد لصرف مساهمته المالية، وذلك لتوفير سيولة نقدية ودعم السلطة الفلسطينية لضمان استمرار الخدمات العامة الحيوية دون انقطاع».

اسواف

اليمنيون يعزفون عن شراء الأضاحي

صنعاء ـ **محمد راجح**

يسود ركود غير مسبوق في أسواق الأضاحي في معظم الأسواق اليمنية مع ارتفاع أسعارها بشكل يفوق قدرات اليمنيين. وتدرس عائلات واسر يمنية عدة خيارات لتوفير أضحية العيد، أبرزها خيار المشاركة في الأضحية الواحدة مناصفة بين أسرتين وقد يصل الأمر إلى اشتراك عدة أسر تم تقاسم لحومها، إلى جانب خيار شراء كيلوغرام أو أكثر بحسب مقدرة كل أسرة من باعة اللحوم في الأسواق، في حين تظل الدواجن أكثر الخيارات المتاحة أمام السواد الأعظم من اليمنيين. في السياق، يقول سليم الحرازي، موظف في مؤسسة حكومية في صنعاء، لـ«العربي الجديد» إن كثيرا من اليمنيين خصوصاً الموظفين أصبحت الأضحية بالنسبة لهم بحكم المنسية لعدم قدرتهم على شرائها، لارتفاع أسعارها ومحدودية الدخل والذي جعل كثيراً من الناس يركزون على توفير المتطلبات المعيشية الضرورية. ويتابع أن نصف راتب هو كل ما سيحصل عليه هذا الأسبوع بحسب ما أعلنت عنه وزارة المالية الخاضعة لسيطرة الحوثيين بصرف نصف راتب ثلاث مرات في السنة، قبل شهر رمضان وفي عيد الفطر وقبل عيد الأضحى، وهو مبلغ ضئيل لا يسمن ولا يغني من جوع، حسب تعبير الحرازي.

ولم يعد اليمنيون يهتمون حالياً بالاستعداد لعيد الأضحى وتلبية متطلباته واحتياجاته الاستهلاكية والغذائية وكذلك كسوة العيد والأضحية، بل تتركز أغلبية اهتماماتهم بشكل كلي على توفير الغذاء الضروري وبعض الخدمات كالمياه والإضاءة لمنازلهم واعمالهم وأنشطتهم. واعتاد الناس في اليمن شراء الأغنام للتضحية، إذ تشهد أسعارها ارتفاعا كبيرا يصل إلى نحو 70 ألف ريال للخروف أي ما يعادل 100 دولار، وهو مبلغ ليس بإمكان أغلب فئات المجتمع توفيره لشراء أضحية العيد. ويؤكد أمين إسحاق، بائع مواش في سوق «نقم» بصنعاء، أن الإقبال على شراء الأضاحي ضعيف جدا في هذا الموسم من قبل المواطنين مقارنة بالأعوام الماضية التي كانت فيها حركة الشراء تبدأ بالارتفاع مع نهاية شهر ذي القعدة الذي صادف انتهاؤه منتصف يوليو/تموز.

ويضيف إسحاق لـ«العربي الجديد»، أن أسعار الأضاحي هذا العام مستقرة، مستبعداً ارتفاعها بشكل كبير مثل ما يحصل بشكل اعتيادي كل عام في سوق الأضاحي والتي تشهد ارتفاعات خيالية في الأسعار تحد من إقبال المواطنين عليها والاكتفاء بالشراء اليومي من المحلات الخاصة ببيع اللحوم، أو شراء الدواجن.

ويتفق معه بائع مواش في سوق منطقة «دار سعد» في عدن جنوب اليمن قال لـ«العربي الجديد»، إن الأسعار شبه مستقرة مقارنة بالعام الماضي حتى الآن نتيجة ضعف القوة الشرائية جراء الأوضاع المعيشية المتردية للناس والأزمات المتلاحقة للكهرباء وغيرها حيث تحتاج لحوم الأضاحي إلى طاقة كهربائية لحفظها في ثلاجات المنازل، نافياً سيطرة المواشي المستوردة على الأسواق المحلية. ويزداد إقبال اليمنيين على شراء اللحوم المستوردة لرخص ثمنها. وتعد الكهرباء إحدى أهم الأزمات التي يعيشها المواطن اليمني خلال الفترة الراهنة وتأتي ضمن سلسلة من الأزمات التي الحقت أضراراً بالغة بالحياة المعيشية للمواطنين مع تأرجح حركة الأعمال وتوقف العديد من المشاريع والأنشطة المختلفة.

ويشكو يمنيون خصوصاً في عدن العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية التي تغرق في الظلام مع ارتفاع انقطاع الكهرباء إلى نحو 8 ساعات، ما يفاقم من الأعباء التي تخلفها انقطاعات التيار من وقت لآخر وزيادة الإنفاق على العديد من المتطلبات الضرورية كتوفير المياه والأهم شراء وسائل الإضاءة البديلة.

وتشهد أسواق الدواجن انتعاشا لافتا، خلال الفترة الراهنة التي تسبق عيد الأضحى، وسط ارتفاع كبير في أسعارها التي تحدد بحسب الحجم والوزن، إذ يصل سعر الأحجام الصغيرة إلى نحو 1500 ريال للدجاجة، بينما تُباع الأحجام المتوسطة بحوالي 2500 ريال في حين يصل أعلى سعر للأحجام الكبيرة إلى نحو 3700 ريال.

وحسب آخر الإحصائيات الرسمية الصادرة قبل الحرب، فقد كان اليمن يستورد نحو 20 ألف رأس غنم شهرياً، ترتفع إلى 100 ألف رأس في المواسم مثل عيد الأضحى، وبالنسبة للأبقار تزيد على 10 آلاف رأس وقد ترتفع إلى 50 ألف رأس، هذا ما يتم استيراده بالنسبة للمواشي الحية بخلاف اللحوم المجمدة، بينما يغطي الإنتاج المحلي نحو 70% من احتياجات السوق المحلية بالنسبة للمواشي أو اللحوم الحمراء، و50% للدواجن.

وتعتبر الثروة الحيوانية سلة غذاء رئيسية في أغلب المناطق والمحافظات اليمنية، إذ يستوعب القطاع الزراعي النسبة الأكبر من الأيادي العاملة في اليمن، وتشكل الثروة الحيوانية نحو 25% من الدخل القومي للعاملين في الأرياف اليمنية، حسب بيانات رسمية.

أخبار العالم

الشركات الأوروبية تواصل الاقتراض

أظهرت بيانات من البنك المركزي الأوروبي أمس الاثنين، أن شركات منطقة اليورو واصلت الاستفادة من الائتمان المصرفي بوتيرة سريعة في شهر يونيو/ حزيران الماضي، حتى مع إعادة فتح الاقتصاد بعد ثلاثة أشهر من إغلاقه بسبب فيروس كورونا الجديد. ونما الإقراض للشركات غير المالية في منطقة اليورو بنسبة 7,1 بالمئة على أساس سنوي في الشهر الماضي، في تباطؤ طفيف عن نسبة 7,3 بالمئة المسجلة في مايو/ أيار، التي كانت أكبر زيادة منذ أوائل عام 2009.

انخفاض الاسهم اليابانية

انخفضت الأسهم اليابانية أمس، إلى أقل مستوى لها خلال أسبوع ونصف أسبوع، في الوقت الذي سببت فيه المخاوف بشأن تدهور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة تحولاً سلبياً لمعنويات المستثمرين وضغط ارتفاع الين على شركات التصدير. ونزل المؤشر نيكي القياسي 0,16 بالمئة إلى 22715,85 نقطة، وهو أقل مستوى إغلاق منذ 17 يوليو/ تموز. ومع ذلك، قلصت الأسهم الخسائر في فترة ما بعد الظهر، إذ تكهن التجار بأن بنك اليابان المركزي سيشتري وثائق بصناديق المؤشرات المتداولة بعد جلسة صباحية ضعيفة. وواصلت معنويات السوق تأثرها بالمزيد من التدهور في العلاقات الصينية الأميركية بعد تبادل البلدين إغلاق القنصليات. وعززت الخلفية المتوترة الين كملاذ آمن، إذ ارتفعت العملة إلى 105,38 ين للدولار، وهو مستوى لم تشهده منذ 16 مارس/ آذار. وانخفضت أسهم شركات التصدير ميتسوبيشي موتورز 3,24 بالمئة وتوشيبا 2,16 بالمئة وهوندا موتور 0,54 بالمئة. وربحت الأسهم المرتبطة بالدفاع بسبب التوتر بين أكبر اقتصادين في العالم.

تقرير

تدعم 5 عوامل ارتفاع الذهب فوق 2000 دولار خلال الأشهر المقبلة. وقد كسب المستثمرون في الذهب أكثر من 300 دولار منذ بداية العام وربما ترتفع مكاسبهم إلى 400 دولار للأوقية في حال تواصل صعود المعدن النفيس في ظل إقبال المستثمرين على شراء الأصول الأقل خطراً

بريق المعدن الثمين

5 عوامل تدعم ارتفاع الذهب فوق 2000 دولار

لندن ـ **موسى مهدي**

شهد سعر الذهب، أمس، ارتفاعات ملحوظة وسط توقعات قوية بأن تتجاوز قيمة الأوقية ألفي دولار قبل نهاية العام الجاري، وحسب خبراء في المعادن الثمينة، فمن المتوقع أن يتواصل الارتفاع الجنوني في أسعار الذهب خلال العام الجاري مستفيداً من خمسة عوامل رئيسية تدفع المستثمرين للتحوط من الخسائر في أدوات المال الأخرى. وهذه العوامل هي: عودة التوتر الجيوسياسي بين الصين وأميركا، وتراجع سعر صرف الدولار وانخفاض العائد على السندات الأميركية لمدة عشر سنوات والفائدة السالبة وارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا في الولايات المتحدة الأميركية. في هذا الشأن، توقع كبير خبراء الاستثمار بمصرف «يو بي أس» السويسري مارك هافيل، في مذكرة، أن يتواصل ارتفاع سعر الذهب في الفترة المقبلة. وقال هافيل في مذكرة للعملاء: «نعتقد أن التوتر الجيوسياسي وأسعار الفائدة السالبة وتراجع سعر صرف الدولار ستدعم ارتفاع الذهب».

من جانبه، قال محلل المعادن الثمينة بمصرف «كومونويلث بانك اوف أستراليا»، فيفك ظار، إن تراجع ربح السندات الأميركية أجل عشر سنوات من أكثر العوامل التي سترفع الدولار. وكانت مجموعة «سيتي غروب» قد توقعت، الأسبوع الماضي، ارتفاع سعر الذهب فوق مستوى 2000 دولار للأوقية خلال فترة تراوح بين 3 إلى 5 أشهر. ولكن يبدو أن سعر الذهب ربما يكسر هذا الحاجز من السعر في فترة أقرب من ذلك.

على صعيد تداعيات العائد على السندات الأميركية وتأثير سعر صرف الدولار على الذهب، يرى محللون أن كبار المستثمرين عادة ما يفاضلون بين العائد على تلك السندات التي تعد من أكبر الأدوات الجاذبة للأموال وبين سعر الذهب، إذ كلما كان العائد على السندات مرتفعاً أو احتمال التضخم ليس كبيراً، كلما ارتفعت الاستثمارات في السندات على حساب الذهب.

لكن حينما يكون العائد منخفضاً أو وسط احتمالات ارتفاع التضخم وتوسيع الكتلة النقدية الدولارية، فإن المستثمرين يرفعون استثماراتهم في الذهب. وحسب «فاينانشيال تايمز»، فإن سعر صرف الدولار تراجع، أمس الإثنين، إلى أقل مستوى منذ عامين ونصف، بينما ارتفع سعر صرف اليورو. وينخفض سعر صرف الدولار والعائد على السندات بينما تتجه الولايات المتحدة للمزيد من التحفيز المالي، وربما يجيز الكونغرس الأميركي في أي لحظة حزمة تحفيز جديدة تبلغ قيمتها تريليون دولار على الأقل. ومثل هذا الرقم الضخم من التحفيز سيضعف سعر صرف الدولار أكثر، كما سيبعد المستثمرين عن وضع أموال جديدة في السندات الأميركية.

ووسط التدفقات النقدية التي تضخها الحكومات لإنعاش الاقتصادات والتي بلغت حتى الآن أكثر من 18 تريليون دولار، حسب بيانات بنك التسويات الدولية، يرى محللون أن المستثمرين سيتجهون للاستثمار في الأدوات الملموسة، مثل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى، وهو ما يعني ارتفاع أسعار معادن مثل البلاتين والفضة وحتى المعادن الأخرى التي تستخدم في الصناعات. وتثار في أسواق «وول ستريت» مخاوف من حدوث كساد اقتصادي مع تزايد عدد الإصابات بفيروس كورونا التي تعيد العديد من الولايات إلى عمليات الإغلاق مرة أخرى. وحسب بيانات جامعة جون هوبكنز الأميركية، فإن عدد الإصابات بالفيروس في الولايات المتحدة بلغت حالياً ربع إجمالي الإصابات العالمية. وتتصدر الولايات المتحدة دول العالم من حيث عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد 19، إذ بلغت الإصابات نحو 4 ملايين و372 ألف إصابة، وتأتي البرازيل في المركز الثاني بنحو 2 مليون و420 ألف إصابة. وعلى صعيد حالات الوفاة بفيروس كورونا تتصدر الولايات المتحدة كذلك عدد الوفيات. وهذه الأرقام تهدد النمو الاقتصادي العالمي، إذ إن الولايات المتحدة صاحبة الاقتصاد الأكبر والمحرك الرئيسي للاستثمارات ولتوجهات مساراتها.

في هذا الشأن، قالت المحللة الاستراتيجية للسلع في مصرف «إيه إن زد» السويسري، سوني كوماري، إن «الذهب في وضع ممتاز للتحرك صعوداً وسط أزمة الفيروس وسعي البنوك المركزية للحصول على سيولة». وحسب وكالة رويترز، أضافت: «يحصل الذهب على مزيد من الدعم من انخفاض العائدات وضعف الدولار». يذكر أن الذهب ارتفع إلى مستويات قياسية أمس، الاثنين، مع احتدام الخلاف بين الولايات المتحدة والصين، في حين دفع ضعف الدولار المستثمرين للجوء للمعدن الأصفر الذي يشكل الملاذ الآمن تحوطاً لمواجهة المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي الذي يعاني بسبب جائحة كوفيد-19. ويرى مستثمرون أن الارتفاع الكبير في أسواق المال الرئيسية، مثل نيويورك ولندن وطوكيو، ربما يكون قد بلغ نهايته وربما ستتجه سوق «وول ستريت» نحو عملية تصحيح خلال النصف الثاني من العام الجاري. وكان كبار الأثرياء قد جنوا خلال الأشهر الماضية أرباحاً ضخمة من التدفقات الدولارية التي ضخها مصرف الاحتياط الفدرالي في سوق المال، إذ ارتفعت ثروة المليارديرات في أميركا بنحو 282 مليار دولار في فترة أسابيع، بين مارس/ آذار وإبريل/ نيسان الماضي.

يذكر أن الذهب ارتفع في التعاملات الفورية بنسبة 1,6 بالمئة إلى 1931,50 دولارا للأوقية في الجلسات الصباحية في لندن بعدما سجل مستوى قياسياً عند 1943,93 دولارا. وكسب الذهب في التعاملات الآجلة في الولايات المتحدة نسبة 1,6 بالمئة ووصل إلى 1927,50 دولارا.

الذهب يخطف اهتمام المستثمرين على حساب الأدوات الأخرى (آي إيفانز/Getty)

> كبار المستثمرين الذين كسبوا من تحفيز وول ستريت يتجهون نحو الاستثمارات الملموسة

الدولار يفيد المعدن الأصفر

هوى الدولار، أمس الأثنين، فيما ابعد تعثر خطى التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة المستثمرين عن عملة الاحتياط العالمية، مع مراهنة اكبر على ان مجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي الاميركي) قد يشير الى تحول آخر في توقعاته هذا الاسبوع. وساهم هبوط الدولار لأقل مستوى في اربعة اشهر امام الين الياباني وادنى مستوى في 22 شهرا امام اليورو واقل مستوى في خمسة اعوام امام الفرنك السويسري، في ارتفاع سعر الذهب إلى اعلى مستوياته.

رؤية

قلة الإنفاق تهدد تعافي الاقتصاد العربي من كورونا

عبد الحافظ الصاوي

كورونا هي الأزمة الأحدث والأخطر التي حلت على العالم، وتركت الجميع في سيناريوهات مفتوحة للمواجهة، سواء على صعيد التكلفة المالية، أو الخسائر البشرية. ومن نجح في تحجيم الموجة الأولى، يتحسب لتداعيات الموجة الثانية، وتتشاءم المؤسسات المالية الدولية حول أداء النمو الاقتصادي العالمي لتذهب إلى توقع حدوث انكماش بنحو سالب 5,2% خلال 2020، مع التأكيد على أن العالم سيظل لسنوات يعاني من التداعيات المالية والاقتصادية لجائحة كورونا.

معظم البلدان العربية تماهت مع موجة عودة انفتاح الاقتصاد، بغض النظر عن طبيعة الوضع الصحي، مخافة المزيد من التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا. لكن في دراسة حديثة لمنظمة الاسكوا، تبين أن تعافي المنطقة العربية من الجائحة تنقصه الإمكانيات المالية، إذ ذهبت الدراسة، إلى نتيجة مؤداها، أن التعافي في المنطقة معرض للخطر بسبب نقص الإمكانيات المالية.

ففي الوقت الذي أنفق فيه العالم 9,6 تريليونات دولار كحزم للتحفيز المالي، أنفقت المنطقة العربية 102 مليار دولار، وهو ما يمثل قرابة 1% فقط من قيمة الإنفاق العالمي، وأيضًا على صعيد دعم السيولة في الأسواق والاقتصاديات عامة، بلغ الإنفاق من البنوك المركزية على مستوى العالم لتدابير تعزيز السيولة نحو 4,9 تريليونات دولار، بينما أنفقت البنوك المركزية العربية قرابة 140 مليار دولار، وبما يمثل نسبة 3% من قيمة إنفاق البنوك المركزية لتدابير تعزيز السيولة.

لكن لعل مؤشر قياس ما أُنفق من حزم التحفيز المالي، كنسبة من الناتج المحلي يبين أداء المنطقة العربية، مقارنة بالعالم، ففي حين بلغت حزم الحوافز المالي على مستوى العالم ما نسبته 11% من الناتج، كمتوسط عالمي، بلغ هذا المؤشر في المنطقة العربية نحو 4%، أي أقل من نصف المتوسط العالمي.

وأكدت الاسكوا أن المنطقة تحتاج إلى ما يقارب 100 مليار دولار إضافية كحوافز مالية لكي يصل الاقتصاد العربي إلى حالة من التعافي. لكن المشكلة لا يجمعها كيان اقتصادي واحد، ولكنها اقتصاديات مجزأة، ولكل منها مشكلاته التمويلية، كما تختلف أوضاعها التنموية، ما بين دولة فقيرة، ومتوسطة النمو، وتقترح دراسة الاسكوا، أن يقبل الدائنون الرئيسيون لدول المنطقة، على تأجيل مستحقاتهم من أعباء الديون هذا العام، ليمثل جزءا من المعالجة المالية للدول العربية المدينة، وأن هذا الإجراء، من شأنه أن يسمح بوجود حوالي 13 مليار دولار، للدول العربية المدينة.

حالة دول الخليج

تعد دول الخليج الأفضل من حيث الوضع المالي، مقارنة بباقي الدول العربية، ومع ذلك اتخذت الحكومات العربية مجموعة من الإجراءات الضخمة في ما يخص وضعها المالي، من تقليص العديد من النفقات، سواء تلك المتوجهة للاستثمارات، أو الخاصة بالإنفاق الحكومي، ولعل ما تم مع العمالة الوافدة خير دليل على ما اتخذه الخليج من إجراءات لتقوية وضعها المالي في ظل أزمة كورونا.

ويمكن القول إن دول الخليج بصفة عامة، استهدفت تقليص إنفاقها العام بنسبة تتراوح ما بين 25% إلى 30%. ولعل تصريحات محمد الجدعان وزير المالية السعودي في الشهور الماضية كانت واضحة، بشأن تقليص الإنفاق العام، بنحو 50 مليار ريال (13,3 مليار دولار) خلال 2020، ومن الممكن أن يعاد فيها النظر مرة أخرى في تقليص الإنفاق، حسب الظروف. ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أن أسعار النفط، على الرغم من تحسنها الطفيف، ما زالت عاجزة عن الوصول باقتصاديات الخليج لحالة من التعافي المالي، الذي يمكنها من انتشال أوضاعها الاقتصادية من التداعيات السلبية لأزمة كورونا. ولم تجد دول الخليج -على مدار الشهور الستة الأولى من 2020- مفرا من اللجوء للاستدانة محليًا وخارجيًا، أو السحب من احتياطياتها من أرصدة النقد الأجنبي، أو تسييل بعض أصولها في أسواق الأوراق المالية الدولية.

الديون ومعايشة الجائحة

وجدت دول الخليج ما تتخذه من الإجراءات التقشفية والحصول على القروض، وتقليص الإنفاق العام كسياسة لمواجهة التداعيات المالية لأزمة كورونا، وكذلك ما يمكن اعتباره خطتها للوصول إلى تعافي اقتصادياتها، لكن باقي الدول العربية لم تتوفر لها تلك المساحات، بل تُعد بعض الدول العربية متضررة من الإجراءات الخليجية.

ومن صور هذا الضرر العمالة العربية التي تم تسريحها من قبل دول الخليج، أو تم تخفيض رواتبها، فهذه العمالة ستضاف إلى صفوف العاطلين في ظل حالة الركود التي تسود معظم اقتصاديات الدول العربية المصدرة للعمالة، ومن جانب آخر سوف تتأثر دول العمالة العائدة من الخليج، من جهة أخرى من خلال نقص موارد النقد الأجنبي، الذي كان يتدفق عبر تحويلات هؤلاء العاملين لأسرهم.

ولكن دولاً أخرى مثل مصر وجدت في زيادة مديونياتها الخارجية والمحلية منفذا للتخفيف من حدة التداعيات السلبية لأزمة كورونا، ولكن من غير الواضح إن كانت هذه الديون، سيمكنها تعويض الاقتصاد المصري، عن التراجع المتحقق في عوائد السياحة وإيرادات قناة السويس، وتراجع الصادرات السلعية، وغيرها من الموارد الخارجية.

كما لم يتضح بعد مدى نجاعة ما تتخذه الحكومة المصرية من قرارات وسياسات في تحريك النشاط الاقتصادي، الذي كان يعاني من ركود قبل أزمة كورونا. وجاءت الأزمة لتعميق من هذا الركود. وعلى نهج مصر كانت معالجات كل من الأردن وتونس والمغرب والسودان وغيرها.

والخطر في الوضع بالنسبة للدول العربية غير الخليجية، أنها اتخذت قرارًا بالتعايش مع الأزمة، وفتح اقتصادياتها، وهو أمر غير مأمون العواقب، في ظل تراجع إمكانيات هذه الدول في مجال الرعاية الصحية، وبخاصة أن شرائح معتبرة من سكان تلك الدول، لا يملكون ما ينفقونه على تكاليف الوقاية في ظل الاختلاط والسعي للحصول على أرزاقهم.

خلافات واشنطن وبرلين تهدد مشروع الغاز الروسي

بينما تهدد الإدارة الأميركية الشركات المنفذة لأنبوب الغاز الروسي إلى ألمانيا بالعقوبات ترى برلين أن واشنطن تتدخل في سياسة الطاقة الأوروبية

برلين ـ **شادي عاكوم**

كشفت الإدارة الأميركية الضغوط على الشركات الألمانية والأوروبية المشاركة في بناء خط «نورد ستريم 2» الذي من المخطط أن يزيد إمدادات ألمانيا بالغاز الطبيعي من روسيا. وقالت صحيفة «دي فيلت» الألمانية، يوم الأحد، إن مسؤولين أميركيين أجروا خلال الأيام الماضية محادثات عبر الفيديو مع المقاولين المنفذين للمشروع، لتحذيرهم من العواقب البعيدة المدى إذا ما واصلوا العمل في المشروع. وحسب الصحيفة، فإن ممثلي الشركات تلقوا أحياناً تنبيهات من نحو 12 شخصاً من ممثلي الإدارة الأميركية في وزارات الخارجية والمالية والطاقة.

وحسب الصحيفة أيضا، أوضح هؤلاء المسؤولون للمتعهدين وبنبرة ودية أنهم يريدون منع استكمال خط الأنابيب، وهو ما اعتبر تهديداً خطيراً للغاية. وكان زير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قد أعلن، الأسبوع الماضي، أن المستثمرين الأوروبيين في «نورد ستريم 2» سيتعرضون لخطر العقوبات الأميركية.

وقال بومبيو في تهديد واضح للشركات، إنه لن يتم التسامح معها وستتعرض لخطر الاستبعاد الكامل من الأسواق الأميركية وحظر دخول موظفيها إلى أميركا في المستقبل. وخلصت التهديدات الأميركية للشركات المنفذة لخط الأنابيب إلى القول «اخرجوا الآن، أو تحملوا العواقب».

وفي السياق نفسه، ذكرت صحيفة « نويه تسوشتر تسايتونغ» الألمانية أنه «من الواضح أن سياسة أميركا الخارجية تعتمد على الطباعة، وهي قد لا تفرض عقوبات حالياً، ولكنها لن تتردد في القيام بذلك في الوقت المناسب». وفي هذا الإطار، برزت تعليقات ألمانية تفيد بأن ما تقدم عليه الإدارة الأميركية لا يمكن تفسيره إلا أنه جزء من الحملة الانتخابية الرئاسية، وهذا ما يثير ردود فعل غاضبة في ألمانيا، حيث قال وزير الخارجية هايكو ماس في وقت سابق، إن «سياسة الطاقة الأوروبية تتم في أوروبا وليس في واشنطن»، وذكر أن الإدارة الأميركية تتجاهل حق وسيادة أوروبا في تقرير أين وكيف تحصل على مواردها من الطاقة. من جهة ثانية، حذر الوزير ماس في حوار مع صحيفتي «راينشه بوست» و«غنرال انتسايغر» الألمانيتين، نشر أمس الاثنين، من أن يتوهم البعض بأن هزيمة ترامب في الانتخابات يمكن أن تؤدي إلى تحول جديد في السياسة الخارجية الأميركية، كما أكد حاجة الطرفين الأوروبي والأميركي بعضهما لبعض رغم الاختلافات في الرأي. وفي بروكسل، أعرب منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل عن قلقه من تزايد التهديدات الأميركية بفرض عقوبات على الشركات والمصالح الأوروبية، رافضاً تطبيق عقوبات من قبل دولة ثالثة ضد الشركات التي تمارس أعمالاً مشروعة بدول الاتحاد الأوروبي. ويرى محللون مختصون في العلاقات الأوروبية الأميركية أن برلين وبروكسل ليس لديهما ما تفعلانه حيال هذه التهديدات، خاصة إذا رغبت الشركات المنفذة لأنبوب الغاز الانسحاب خوفاً من العقوبات، إذ لا يمكن إجبارها على الاستمرار في العمل، لأن كلا من ألمانيا وأوروبا ليس بأمكانهما حماية هذه الشركات بشكل فعال من الأعمال الانتقامية الأميركية.

> أوروبا قد ترفض العقوبات ولكنها لن تتمكن من حماية الشركات المنفذة للأنبوب

وفي رد على سؤال لصحيفة «دي فيلت»، أعربت شركة الطاقة الألمانية يونيبر، عن أسفها «لاستمرار الولايات المتحدة في محاولاتها تقويض مشروع بنية تحتية مهم لأمن الطاقة في أوروبا، وأضافة الأمر بالاعتداء الواضح على السيادة الأوروبية». وتتواصل وزارة الخارجية الألمانية مع المقاولين المشاركين في خط البناء، كما تدرك ان الجانب الأميركي يجري محادثات مع الشركات المشاركة في المشروع.

ووصفت اللجنة الشرقية للأعمال الألمانية وحزب اليسار التهديدات بأنها نقطة دنيا في مسار العلاقات عبر الأطلسي، وقال مايكل هارمز، المدير التنفيذي للجنة الشرقية لدي فيلت، إن «تهديدات الولايات المتحدة بفرض عقوبات دون تشاور مع الحكومة الألمانية أمر جديد ومحزن».

يذكر أن ألمانيا تغطي حوالي نصف استهلاكها من الغاز الطبيعي من خلال الواردات من روسيا، وأن هذا الخط سيضاعف حجم إمداداتها من الغاز الروسي. وخلافاً لباقي الدول في الاتحاد الأوروبي الأخرى، ليست لدى برلين محطات غاز طبيعي مسال.

عمليات مد انابيب نورد ستريم 2 مستمرة وسط التهديدات (Getty)

توقعات بنمو سريع للاقتصادات الكبرى

لندن ـ **العربي الجديد**

أظهرت مؤشرات أمس الإثنين بوادر تفاؤل بنمو أعلى من المتوقع في أكبر الاقتصادات العالمية وهي الصيني والألماني والأميركي، فقد ارتفعت ثقة قادة الأعمال في اقتصاد ألمانيا بأكثر من توقعات المحللين خلال الشهر الجاري، تزامناً مع إعادة تشغيل الاقتصاد. وفي الولايات المتحدة، قدر المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض لاري كودلو الأحد أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة سيبلغ نحو 20% في الربعين الثالث والرابع، على الرغم من تباطؤ التعافي جراء تفشي وباء كوفيد-19.

وفي الصين ارتفعت أرباح كبرى الشركات الصناعية الصينية بأكبر وتيرة في أكثر من عام، مع انتعاش الإنتاج، وتراجع أسعار المواد الخام، في ظل تعافي الاقتصاد الصيني. وأظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الوطني الصادرة الإثنين، ارتفاع أرباح الشركات الصناعية في الصين 11,5% خلال يونيو على أساس سنوي، أي بنسبة أعلى حوالي الضعف مقارنة بمعدل الزيادة في مايو، مسجلة أكبر وتيرة شهرية لنمو الأرباح منذ مارس 2019. وتتخوف الشركات الصينية من تداعيات التوتر بين واشنطن وبكين على أسواقها العالمية. وهناك قلق من تصريحات وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو يوم الجمعة الماضي في سنغافورة، دعا فيها الدول الآسيوية أن تختار بين واشنطن وبكين في النزاع التجاري بينهما والذي يتحول تدريجياً إلى حرب باردة.

وتضغط واشنطن على الشركات الأميركية المستثمرة في الصين وتدعوها للمغادرة إلى دول أخرى، وتعتمد الصين في جزء من صادراتها على الشركات الأميركية التي تستفيد من رخص التصنيع في السوق الصينية وتبيع منتجاتها في السوق الأميركية. في تطور آخر، رفعت مجموعة «بوبي أس غروب آيه جي» السويسرية توقعاتها لنمو الاقتصاد الصيني من 1,5% بسبب الانتعاش في الاستهلاك المحلي والاستثمار إلى 2,5% خلال العام الجاري. ونقلت بلومبيرغ عن كبير الاقتصاديين الصينيين بالمجموعة وانغ تاو واخرين قولهم، إن الاقتصاد الصيني سيتوسع بنسبة 5,5% في الربع الثالث مقارنة بالعام السابق، و6% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2020. وحسب المجموعة المصرفية، فإن القوة المفاجئة للصادرات الصينية في الربع الثاني دفعت الاقتصاديين إلى زيادة توقعاتهم للتجارة في بقية العام، كما قاموا بتعديل توقعات التضخم إلى 2,5% لعام 2020 من 2,4 % في وقت سابق. وقال تقرير المجموعة إنه من المتوقع أن يظهر قطاع العقارات مزيداً من المرونة بفضل الانتعاش الاقتصادي وتأثيرات تسهيل الائتمان، مشيراً إلى أن شركة «أكسفورد إكونوميكس» رفعت أيضاً توقعات إجمالي الناتج المحلي للعام بأكمله إلى 2,5% من 2 % وسط انتعاش قوي في الربع الثاني.

وفي ألمانيا، أظهر مسح الإثنين، أن ثقة الشركات الألمانية تحسنت بشكل أكبر في يوليو/ تموز بعد أن سجلت زيادة قياسية في يونيو/حزيران، مما يشير إلى أن الشركات تتوقع أن يتعافى أكبر اقتصاد في أوروبا من صدمة فيروس كورونا إذا تم تجنب موجة ثانية من الإصابات. وقال رئيس معهد إيفو كليمنس فيوست في بيان إن «الاقتصاد الألماني يتعافى خطوة بخطوة»، مضيفاً أن الشركات بدت أكثر رضا بشكل ملحوظ عن الوضع الحالي للأعمال.

> ارتفاع أرباح الشركات الصناعية الكبرى في الصين

مصنع لقطع غيار القطارات بمدينة هاربت الصينية (Getty)